

## مراجعة كويتية شاملة لاستراتيجية صناعة التكرير

فاجأت الحكومة الكويتية المراقبين بإعلانها عن مراجعة شاملة لاستراتيجية صناعة التكرير، مقررة بذلك بضعف الجدوى الاقتصادية للخطط الحالية، كخطوة أولى لإعادة التقييم والبحث عن حلول مستدامة لضمان نجاحها وتعزيز عوائد البلاد من الطاقة مستقبلاً.

ويحتاج إقرار التوجهات الاستراتيجية الجديدة إلى موافقة مؤسسة البترول الكويتية ثم المجلس الأعلى للبترول الذي يظلم بوضع التوجهات الاستراتيجية النفطية لدولة الكويت.

وأكد البدر أن مراجعة الأهداف الاستراتيجية تشمل عدة عوامل منها دراسة الطلب المتوقع على المنتجات النفطية في الأسواق العالمية والسوق المحلية والطلب على الطاقة في الكويت وإمكانية استعاضة الوقود السائل الذي يستخدم في توليد الكهرباء ليحل محله الغاز المستورد أو الطاقة المتجددة.

ووصف البدر مشروع الوقود البيئي الذي بدأ العمل به في أبريل 2014 بأنه "أكبر مشروع في تاريخ الكويت، وهو كثير التعقيد".

وقال إنه كان من المقرر أن يتم افتتاح المشروع في أبريل 2018 "لكن مشروعاً بهذه الضخامة لا يمكن الانتهاء منه في أقل من 72 شهراً".

وعبر عن أمله بأن يتم الانتهاء من هذا المشروع خلال السنة المالية الجديدة، التي تبدأ في أول أبريل المقبل. وأكد أن شركة البترول الوطنية الكويتية تعمل باقصى قدراتها الإنتاجية الحالية البالغة 700 ألف برميل يومياً.

ولفت إلى أن السوق المحلية تستهلك ما بين 150 ألفاً و200 ألف برميل يومياً من المنتجات النفطية بينما يتم تصدير الباقي للخارج.

وتقوم شركة البترول الوطنية الكويتية حالياً بإنشاء مشروع وحدة إسالة الغاز الخامسة بمصفاة ميناء الأحمد، وهي وحدة جديدة لمعالجة الغاز الطبيعي المنتج من الحقول التابعة لشركة نفط الكويت وتبلغ كلفته 428 مليون دينار.

وتوقع البدر أن يكون هذا المشروع، وهو ثاني أكبر مشاريع الشركة، جاهزاً للتشغيل خلال السنة المالية 2021-2022. وأوضح أن الغاز الطبيعي الذي تنتجه شركة نفط الكويت حالياً يبلغ نحو 1.7 مليار قدم مكعبة يومياً، منها ما بين 400 مليون و500 مليون قدم مكعبة من الغاز الحر والباقي من الغاز المصاحب المستخرج مع النفط.

ويتوقع أن تضيف وحدة إسالة الغاز الخامسة قدرة على معالجة نحو 805 ملايين قدم مكعبة من الغاز لتصل قدرة الشركة إلى ما بين ثلاثة مليارات و3.1 مليار قدم مكعبة يومياً. وتدرس الشركة إنشاء وحدة سادسة، لكن الأمر سيعتمد على خطط شركة نفط الكويت المتعلقة بإنتاج الغاز الطبيعي.

أما فيما يتعلق بسلسلة محطات توزيع الوقود، فقال البدر إن "شركة البترول تقوم حالياً ببناء 19 محطة لتوزيع الوقود بتكلفة قدرها 34.25 مليون دينار (329 مليون دولار)".

وبهذه المحطات سوف ترفع عدد المحطات المملوكة للشركة من 43 محطة إلى 62 محطة خلال السنتين المقبلتين. وتخطط الشركة بعد ذلك لبناء 100 محطة إضافية بتكلفة تبلغ نحو 575.2 مليون دينار، ليصل إجمالي محطاتها إلى 162 خلال السنة المالية 2026-2027.

الكويت - أعلنت الكويت أمس أنها وضعت استراتيجية جديدة تعتمد على تقليص الطاقة التكريرية من النفط والتركيز أكثر على إنتاج الوقود البيئي في السنوات المقبلة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية وليد خالد البدر في مقابلة مع وكالة رويترز، إن بلاده "تتجه حالياً إلى تقليص أهدافها لتكرير النفط بنحو 20 بالمائة في استراتيجية 2040".

وأضاف "سيكون الهدف هو الوصول بطاقة التكرير إلى 1.6 مليون برميل يومياً بدلاً من مليوني برميل يومياً".

وتملك الكويت حالياً مصفاةين لتكرير النفط هما مصفاة ميناء الأحمد ومصفاة ميناء عبدالله المملوكتان للحكومة من خلال شركة البترول الوطنية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.

وتبلغ قدرتهما التكريرية نحو 700 ألف برميل يومياً. ومن المنتظر أن ترتفع إلى 800 ألف برميل يومياً عندما يتم تشغيل مشروع الوقود البيئي.



وليد خالد البدر  
سوف تقلص أهداف  
تكرير النفط بنحو 20  
بالمائة بحلول 2040

ويهدف مشروع الوقود البيئي إلى تطوير مصفاة ميناء الأحمد ومصفاة عبدالله ويتضمن إنشاء 39 وحدة جديدة وتحديث سبع وحدات وإغلاق سبع أخرى، مع التركيز على إنتاج المنتجات عالية القيمة مثل الديزل والكروسين للتصدير.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 15.4 مليار دولار تقوم الشركة بتمويل 30 بالمائة منها مع توفير النسبة الباقية عن طريق بنوك كويتية وأجنبية. وفي مطلع سبتمبر الجاري أعلنت الشركة عن تشغيل أول وحدة إنتاجية بالمشروع، وهي وحدة إنتاج الديزل بـ 216 في مصفاة ميناء عبدالله.

كما تعمل الحكومة حالياً على إنشاء مصفاة الزور الجديدة بتكلفة 16 مليار دولار، وهي تابعة للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كبيك) المملوكة لمؤسسة البترول الكويتية.

ومن المنتظر أن تضيف المصفاة طاقة تكريرية بنحو 615 ألف برميل يومياً لترتفع قدرة الكويت إلى أكثر من 1.4 مليون برميل يومياً عند تشغيلها في النصف الثاني من 2020.

وكان من المقرر أن تتم زيادة القدرة التكريرية للبلاد لترتفع إلى مليوني برميل يومياً بحلول 2040 من خلال إنشاء مصفاة خامسة، وتم إغلاق المصفاة الأولى، مصفاة الشعيبية، في عام 2017 نظراً لقدمها.

وقال البدر إن "استراتيجية 2040 يتم تحديثها حالياً، وإن التوجهات سوف تتفق عند هدف 1.4 مليون برميل يومياً وأن نرفعها إلى 1.6 مليون برميل يومياً في الفترة الممتدة من الوقت الحالي إلى 2025".



جوائز لتحفيز الاستدامة

## منتدى المستثمر العربي العالمي يرسخ الاستدامة والمسؤولية المجتمعية

### جوائز عالمية لتشجيع مسؤولية الشركات والمستثمرين

أما جائزة الاستثمار الذي يخدم المجتمع فقد ذهبت إلى المستثمر والأكاديمي السعودي عبدالله صادق دحلان لدوره في تأسيس الجامعات والمؤسسات التعليمية ودعم القطاع الخاص، الذي يخدم المجتمع.

وقال دحلان خلال تسلم الجائزة إن "بناء التعليم هو بناء الأمم ودونه لا تزدهر الأمم".



وأكد كريم الجسر المدير التنفيذي لمعهد الأبحاث والتطوير التابع لشركة دايوموند ديفلويرر المسؤولة عن تطوير المدينة المستدامة في دبي، أن زخم الاقتصاد العالمي يشهد تحولاً شاملاً نحو الممارسات المستدامة، التي أصبحت تفتح آفاقاً استثمارية أوسع بكثير من الاقتصاد التقليدي.

وجاءت نقاشات وجلسات المنتدى في ذات المحاور الستة وتحدث فيها عدد من أبرز الخبراء والمستثمرين ورجال الأعمال حول آفاق توسيع الاستدامة وحماية البيئة والمسؤولية المجتمعية.

العراق، تكريماً للجهود التي بذلها في تعزيز معايير العمل المصرفي. وحصل مجمع دبي للاستثمار على جائزة أثر الاستثمار في المجتمع المحلي.

أما على صعيد الأفراد الذين كان لهم دور مميز في تلك المحاور، فقد ذهبت جائزة الإبداع إلى المستثمر التونسي كمال غريبي مؤسس ورئيس مجموعة جي كي للاستثمار، التي أسست العشرات من المستشفيات الرائدة في أساليب عملها في العالم العربي.

وحصل العالم المغربي رشيد يازمي على جائزة التطبيقات الخضراء بسبب جهوده في حماية البيئة.

وذهبت جائزة المساواة بين الجنسين إلى اللبنانية فريدة كيوان، التي أسست وقادت الكثير من المبادرات الإقليمية لتمكين النساء وتعزيز مشاركتهن في جميع مجالات الاقتصاد والحياة العامة. ومنح المنتدى جائزة المسؤولية المجتمعية للدكتور أحمد الجروان من الإمارات، الذي يرأس المجلس العالمي للتسامح والذي يحاول حشد جميع طاقات القطاعات الاقتصادية لمساندة نشر قيم التسامح.

وقال الجروان إن "نشر قيم التسامح يعزز مناخ الأعمال ويمنح الاستثمارات آفاقاً أوسع للازدهار ويوجهها نحو تعزيز المسؤولية المجتمعية وقيم ومعايير الاستدامة".

وحصل الكاتب والأكاديمي والوزير السعودي السابق مدني علافي على جائزة الحوكمة بسبب أعماله ومؤلفاته ودوره في تعزيز معايير الحوكمة في السعودية.

نقل منتدى المستثمر العربي العالمي تركيزه على تعزيز قيم الاستدامة والمسؤولية المجتمعية وصدارة البيئة إلى أفق جديد، لتصبح المحاور المهيمنة على جميع الجوائز التي قدمها للشركات والأفراد هذا العام وكذلك على جميع جلسات ونقاشات المنتدى.

الخضراء وجهود المساواة بين الجنسين والمسؤولية المجتمعية والحوكمة والأثر الذي تتركه الشركات والأفراد على المجتمعات المحلية.

وشكل منتدى المستثمر العربي العالمي لجان تحكيم متخصصة من أرفع الخبراء بالتعاون مع جامعة ولونغونغ الأسترالية في دبي لتقييم الشركات والأفراد المرشحين وفق معايير علمية وإحصائية دقيقة.

ومنحت لجان التحكيم جائزة الابتكار إلى شركة كلينيك التي تعمل على تقديم ابتكارات صديقة للبيئة، في حين ذهبت جائزة الشركات التي تعتمد التطبيقات الخضراء الصديقة للبيئة إلى شركة إنك التي تركز على نشر تقنيات تحسين البيئة وحمايتها.

وحصلت شركة الأينز غروب التونسية على جائزة المساواة بين الجنسين عن نشاطاتها في مجال تمكين المرأة وتعزيز قيم المساواة في مناخ أعمالها.

وقررت لجان التحكيم منح جائزة المسؤولية المجتمعية لبلدية دبي بسبب خدماتها ونشاطاتها للمجتمع، إضافة إلى عملها على تحفيز وتشجيع الشركات على خدمة جميع فئات المجتمع. أما جائزة الحوكمة فقد ذهبت مناصفة إلى كل من شركة أفريلاست ومصرف التنمية الدولي، الذي يعمل في



سلام سرحان  
كاتب وإعلامي عراقي

باريس - اختتمت في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في العاصمة الفرنسية باريس أمس أعمال منتدى المستثمر العربي العالمي، التي عقدت على مدى يومين وسجلت مشاركة الخات من الشركات ورجال الأعمال العرب والأجانب إضافة إلى عدد من المسؤولين ونجوم الفنون والثقافة.

وتحول المنتدى بدرجة لافتة للتركيز على قيم الاستدامة والمسؤولية المجتمعية والابتكارات الصديقة للبيئة وتلك التي تعزز الحوكمة والمساواة بين الجنسين.

وقال الأمين العام للمنتدى نظيم الصباح في جلسة الافتتاح، إن "الاستدامة بجميع محاورها هي البوابة الوحيدة المفتوحة لمستقبل الأعمال والشركات".

وكشف منتدى المستثمر العربي العالمي في جلسة الافتتاح الثلاثة الماضي، عن جوائز هذا العام، التي منحت في فئتين كرمت الأولى الشركات الرائدة والتميز، فيما كرمت الفئة الثانية جهود الأفراد المتميزين. وتوزعت الجوائز الأساسية على 6 محاور هي الابتكار والتطبيقات

## لبنان ينزلق في منحدر تآكل احتياطياته النقدية

إصلاحات طاماً تم تأجيلها لوضع المالية العامة على مسار مستدام. وزاد الحافز لتطبيق الإصلاحات بسبب ركود الاقتصاد وتباطؤ في تدفق العملة الصعبة من اللبنانيين في الخارج، وهي مصدر رئيسي منذ أمد طويل لتمويل عجز الموازنة وعجز ميزان المعاملات الجارية.

واضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى آخر العلاجات لإنقاذ الاقتصاد المشلول بإعلان حالة الطوارئ مطلع هذا الشهر سعياً إلى إزالة العقبات أمام الأنشطة التجارية والاستثمارية لإخراجها من نفق الركود الجاثم على الدولة منذ سنوات جراء الصراعات السياسية.

والأسبوع الماضي، لفت وزير المالية إلى أن الحكومة تدرس خيار إصدار دين جديد لدفع التزامات الديون للعام الحالي. وقال حينها إن "لبنان ملزم بسداد التزاماته وهو يقوم بذلك بالعملة كافة ولم يتأخر يوماً عن أداء التزاماتنا ولو لساعة واحدة".

وتأتي التصريحات في الوقت الذي تسعى فيه السلطات للحصول على دعم دولي بقيمة 11 مليار دولار، مدفوعة بتعهدات سعودية بتقديم الدعم الضروري لمساعدة بيروت على الخروج تدريجياً من أزمتها. ويهدف لبنان، المثقل بأحد أكبر أعباء الدين في العالم، إلى الانتهاء من تطبيق

العجز أثر على الاستهلاك وزاد من الركود الاقتصادي. وذكر الوزير في مؤتمر صحفي بثه التلفزيون الرسمي أن تكلفة خدمة الدين ارتفعت الرضاً مع زيادة أسعار الفائدة، مشيراً إلى أن احتياطات النقد تتجاوز 37 مليار دولار حتى الآن.

وأشار إلى أن لبنان سيبدأ "قريباً جداً" إجراءات لإصدار سندات بالعملة الأجنبية بحوالي مليار دولار. وفي أبريل الماضي، كشف خليل أن الحكومة تجري استعدادات لإصدار سندات بالعملة الأجنبية في نطاق من 2.5 مليار إلى ثلاثة مليارات دولار لتمويل حاجات الحكومة.

بيروت - تكشف تصريحات المسؤولين اللبنانيين أن اقتصاد البلاد يواجه الانزلاق إلى حفرة يصعب التكهّن بمدى عمقها، مع استمرار الأزمات الخائفة والمصرفية والاستثمارية.

وقام وزير المالية علي حسن خليل، أمس، المخاوف من انجرار البلاد إلى حافة الإفلاس مع تسجيل مستويات صامدة للنمو واحتمال اللجوء مرة أخرى إلى الاستدانة من الأسواق الدولية. وقال خليل إن "النمو عاد إلى الصفر إن لم يكن سلبياً، وهذا ما زاد الضغط على مصرف لبنان المركزي بتأمين العملات الصعبة، فضلاً عن أن تراكم



توجيه الأنظار نحو الوقود البيئي